بسمه تعالى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة جنوب لبنان

قراءة في الاهداف والمضمون

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

بيروت في ٢٠٠٠/٣/٢٩

أولاً – مقدمة عامة :

يعتبر البرنامج حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجنوب لبنان الذي اعدته بعض المؤسسات المحلية والدولية(*) بالتنسيق مع الهيئة العليا للاغاثة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية U.N.D.P. بطلب من الحكومة اللبنانية، واحداً من اهم الخطوات الحقيقية والجادة في دراسة واقع الجنوب اللبناني حالياً، وتحديداً القرى الحدودية المحتلة والقرى المتاخمة لها الاكثر تعرضاً للقصف وللعمليات العسكرية المختلفة، مما يسمح بوضع التصورات الممكنة للتنمية بعد الانسحاب.

ويقع البرنامج في نحو ١٥٠ صفحة باللغة الفرنسية ويقسم الى خمسة فصول يحتل فيها الفصل الاول ثلث الدراسة تقريباً، ويتناول شرحاً للواقع الحالي للمنطقة المعنية بعد تحديدها بأنها المنطقة الاكثر تعرضاً للنزاع الدائر حالياً في جنوب لبنان، والتي تشمل كل ما يعرف بالشريط الحدودي المحتل مع القرى المتاخمة له اضافة الى " جيب صور"، وعليه فان البرنامج يشمل ١٩٢ قرية ومزرعة موزعة على النحو التالي:

	البقاع الغربي	محافظة النبطية	محافظة الجنوب	المجموع
القرى والمزارع المعنية	١١	١٠٣	٧٨	١٩٢
اجمالي القرى	٥١	١٤٦	٢٤٣	٤٤٠

إذاً تغطي الدراسة نحو ٤٣,٦% من اجمالي قرى محافظتي الجنوب والنبطية والبقاع الغربي (انظر الخريطة)، وتشمل نحو ٢٦١ ألف نسمة (مقيمين دائمين) عام ١٩٩٦، او ما يقارب ٨,٤% من سكان لبنان، أي حوالي ٦٠% من مجموع سكان المحافظتين.

كذلك يتعرض الفصل الاول لبعض الملامح الديموغرافية للسكان بما فيها نسبة الامية، مستوى البطالة، الترمل واليتم، المعاقين.. مشاكل السكن، السكان الناشطون إقتصادياً ، النسيج العمراني الحالي ومشاكله، منطقة الالغام... المياه ومشاكلها، التغذية بالمياه المؤمنة للقرى.. النشاطات الاقتصادية: الزراعة (مع التركيز على زراعة التبغ)، الصيد البحري، الورش والمعامل الصغيرة.. الطرق، الكهرباء، الهاتف، الصرف الصحي، التجهيزات الصحية والتعليمية..

(*) IAURIF - Paris, TEAM International - Beyrouth, Consultation & Research Institute, ECODIT - Washington, PRDU - University of York.

اما الفصل الثاني (٢٠ صفحة) فيتناول عوامل القوة والضعف الموجودة في المنطقة من حيث القوى البشرية (السكان)، والامكانيات الزراعية (مقارنة مع تلك الاسرائيلية)، والامكانيات السياحية، وامكانيات التنمية الصناعية والتجارية..

الفصل الثالث (٤٣ صفحة) يعرض للاهداف والاولويات والمحاور الكبرى لبرنامج التنمية .

فالاهداف تتلخص بما يلي :

- اعطاء الجنوب القدرة على المشاركة في المجال الاقتصادي والتقدم في المجال الاجتماعي .
- تثبيت السلم الاهلي وضمان أمن الاشخاص والممتلكات .
- تعزيز إندماج الجنوب اللبناني في المجتمع الوطني بإعطائه التجهيزات والفرص ذاتها وربطه على نحو أفضل بباقي المناطق اللبنانية .

اما **الاولويات** فتتلخص بـ :

- محاربة الفقر
- تعزيز المجتمع المدني وروح المواطنية
- تحسين وضع النساء .
- تشجيع المبادرة الخاصة وإقامة المنشآت .
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتنميتها .

وأما بالنسبة لاعمال برنامج التنمية فهي تتوزع على **المحاور الرئيسية** التالية :

- التنمية الاقتصادية للمنطقة ، ولا سيما دعم تنمية المؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة وتحديث الزراعة وتنميتها .
- تأهيل البيئة والمواقع الاثرية والحفاظ على الموارد المائية ومصادر المياه وازالة الالغام ..
- إعادة البناء المادي وتنمية البنى التحتية والتجهيزات، بما في ذلك الابنية التعليمية والصحية والحكومية والسكنية وشبكات الطرق والصرف الصحي والكهرباء والهاتف والنفايات وجر مياه الشفة والري..
- إعادة تأهيل الموارد البشرية (وخصوصا التدريب المهني والادماج الاجتماعي وتعليم الاميين والدعم المدرسي في إطار مسارات التعليم العامة ورعاية ضحايا النزاع) .
- تأهيل الملاك الاداري (بما في ذلك إعادة تشييد المباني وتوفير التجهيزات والاستعانة بخبراء وتدريب الموظفين وإنجاز المخططات والدراسات ..) .
- تعبئة الوسائل والنشاطات الترويجية ، بما فيه تعبئة المنظمات الحكومية، والبلديات، والمانحين والترويج للجنوب لدى المستثمرين اضافة الى الترويج السياحي للجنوب .

المراحل / القطاع	المرحلة الاولى ألف $	نسبة كل قطاع في المرحلة الاولى %	المرحلة الثانية (٥) سنوات ألف $	نسبة كل قطاع في المرحلة الثانية %	مجموع المرحلتين ألف $	نسبة مجموع المرحلتين في كل قطاع%
خدمات	١,٢٠٧	٠,٣٩	٥,٠٥٥	٠,٦٨	٦,٢٦٢	٠,٥٩
زراعة	٤,٨٨	١,٥٩	٦١,٣٢٥	٨,٢١	٦٦,٢٠٥	٦,٢٨
بيئة وآثار	١,٣٥	٠,٤٤	٧,٣٥	٠,٩٨	٨,٧	٠,٨٢
موارد بشرية	٦,٥٤٥	٢,١٣	١١,٣٢٥	١,٥٢	١٧,٨٧	١,٦٩
كادر اداري	٥,٧٨٥	١,٨٨	١٣,٦٦	١,٨٣	١٩,٤٤٥	١,٨٤
جمعيات اهلية وبلديات	٠,٣٣	٠,١١	٠,٧٤	٠,١	١,٠٧	٠,١
مصاريف متفرقة	٥	١,٦٣	٢٠	٢,٦٨	٢٥	٢,٣٧
سكن	٠	٠	١٠	١,٣٤	١٠	٠,٩٥
مجموع تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية	٢٥,٠٩٧	٨,٠٥	١٢٩,٤٥٥	١٧,٣٤	١٥٤,٥٥٢	١٤,٦٤
تجهيزات تعليمية وصحية	١٨,٥٥	٦,٠٣	٦٨,٣	٩,١٤	٨٦,٨٥	٨,٢٤
نفايات	٦	١,٩٥	١٥	٢,٠١	٢١	١,٩٩
طرق ومرفأ	٣٩,١٦	١٢,٧٣	١٥٧,٢	٢١,٠٤	١٩٦,٣٦	١٨,٦٢
كهرباء	٨,٢٠٥	٢,٦٧	٢١,٢	٢,٨٤	٢٩,٤٠٥	٢,٧٩
صرف صحي	٤٦,٥	١٥,١٢	٥١,٥	٦,٨٩	٩٨	٩,٢٩
هاتف	١,٥	٠,٤٩	٦	٠,٨	٧,٥	٠,٧١
شبكة مياه	٢٥,٥	٨,٢٩	١٨٠	٢٤,١	٢٠٥,٥	١٩,٤٩
مجموع البنية التحتية والتجهيزات	١٤٥,٤١٥	٤٧,٣٨	٤٩٩,٢	٦٦,٨٢	٦٤٤,٦٤٥	٦١,١٣
ازالة الالغام	١,٥	٠,٤٩	٩	١,٢	١٠,٥	١
مساعدات ودعم للاهالي	١٣٥,٦	٤٤,٠٨	١٠٩,٣٧	١٤,٦٤	٢٤٤,٩٧	٢٣,٢٣
المجموع	٣٠٧,٦١٢	١٠٠	٧٤٧,٠٢٥	١٠٠	١٠٥٤,٦٣٧	١٠٠

اما الفصل الخامس والاخير (١٧ صفحة) فهو يتطرق الى التنظيم المؤسسي الملائم لتنفيذ برنامج التنمية . فيحدد المبادىء التي تحكم الخيار المؤسسي الملائم ويستعرض لواقع المؤسسات الموجودة ، عارضاً بعدها عدة نماذج كتنظيم مؤسسي مناسب . ثم يخلص الى اقتراح تشكيل وكالة لتنمية جنوب لبنان كتنظيم مؤسسي مثالي مؤلف من اختصاصيين محترفين رفيعي المستوى يدير أعمال التنمية وتنسق بين الجهات العامة المعنية وتتولى متابعة وتقويم البرنامج .

ويخلص التقرير إلى ضرورة تفعيل عملية تعبئة الموارد والبحث عن شركاء ماليين أو شركاء للتقديمات العينية من أجل إنجاح تنفيذ البرنامج .

ثانياً ــ الملاحظات على البرنامج :

أ – ملاحظات مبدئية :

يلاحظ أن البرنامج يصور الوضع الحالي في الجنوب وكأنه نزاع Conflict بين طرفين وليس موضوع احتلال Occupation . مما يعكس موقفا مسبقا من طبيعة الصراع متحيزا للعدو الاسرائيلي .

ومن هذه الزاوية يمكن فهم دوافع إستبعاد أو تغييب أي دور القوى السياسية الرئيسية الفاعلة في الجنوب، بالرغم من تأكيد البرنامج على أهمية المشاركة ودور المنظمات الاهلية في التنفيذ .

وربما ايضاً ولان المسألة ــ من وجهة نظر معدي البرنامج ايضاً ــ هي مسألة نزاع بين "ميليشيات لبنانية لها وجهتا نظر مختلفتين" فان البرنامج لم يكتف بلفت نظر الحكومة اللبنانية الى " معارك الساعات الاخيرة الممكن حدوثها على اثر الدخول المظفر للسكان المنتصرين العائدين، بينهم وبين السكان الذين كانت لهم علاقة ما مع جيش لبنان الجنوبي" وحسب وإنما يطرح مسألة " رعاية عناصر الميليشيا كحالة طارئة ينبغي الالتفات اليها " (ص ١٢٤) .

كذلك نجد في التقرير إشارات الى إحتمالات تطبيع مع الكيان الاسرائيلي عند الحديث عن محاور الطرق الدولية (ص ٩٨) .

ب – الملاحظات في المضمون :

مما لا شك فيه أن البرنامج يعتبر خطوة طموحة وغير مسبوقة لتنمية جنوب لبنان بعد سنوات طويلة من الصمود في وجه الاحتلال الاسرائيلي والمعاناة من وحشيته . فهو يتضمن الاعمال التي من شأن تنفيذها تعزيز وضع السكان إجتماعياً وتأمين مستلزمات البقاء من حيث التأكيد على أولوية الاستفادة من الموارد المائية في المنطقة لتحديث القطاع الزراعي وإدماجها بالمحيط الوطني عبر تأمين شبكة مواصلات رئيسية ومحلية تساهم في ربط الجنوب ببقية المناطق اللبنانية .

الا أن الملاحظة الاساسية تبقى في ربط تنفيذ القسم الاكبر من البرنامج ، أي أعمال المرحلة الثانية، بالسلام الذي سيعقب الانسحاب الاسرائيلي، الامر الذي يصعب التكهن بمدى جديته. وفي هذه الحالة يخشى أن تقتصر الاعمال في حال تنفيذ البرنامج، على المرحلة الاولى التي تتضمن تقديم المساعدات وإنشاء وتأهيل شبكات الصرف الصحي والطرق الداخلية كما هو مبين في الرسم البياني التالي :

مقارنة نسبة النفقات في كل مرحلة

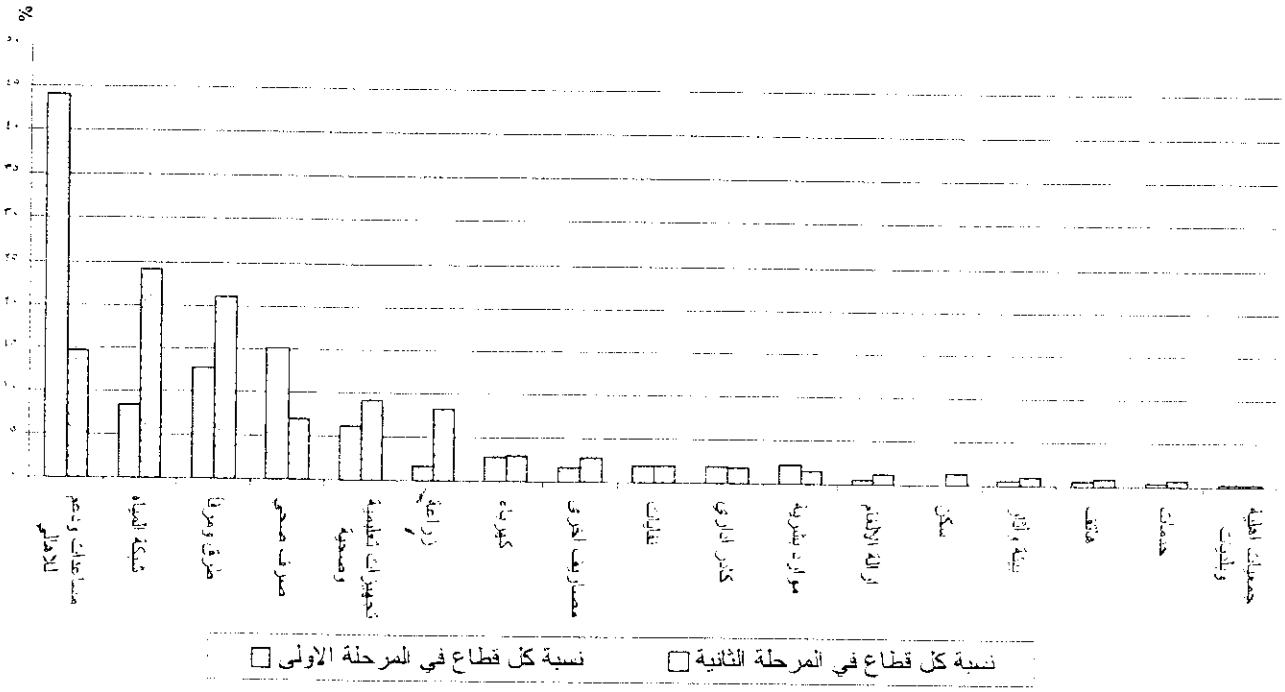

كذلك يبدو أن تنفيذ البرنامج الذي تفوق كلفته في المرحلتين المليار دولار متوقف على مدى استجابة الممولين والشركاء الدوليين وقدرة الحكومة اللبنانية بالتالي على إقناعهم ، خصوصاً وأن التمويل المتوفر لبعض الاعمال التي يجري تنفيذها في إطار مجلس الانماء والاعمار، لا يتعدى ٣٥% من الكلفة الاجمالية .

وبالنسبة الى تحديث الزراعة الجنوبية فإن البرنامج لم يوضح مواصفات الانتاج الزراعي البديل الذي سيعتمد من أجل جعل هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة من جنوب لبنان (وليس لبنان كله) بديلاً للانتاج الزراعي الاقليمي، وذلك بملاحظة المعطيات السابقة حول الزراعة في "اسرائيل"؟ وكم هي المساحات الزراعية الجديدة اللازمة لتشكيل عنصر منافسة؟ وكم هو حجم هذا الانتاج أيضاً ؟ وكيف سيتم تصريفه في ظل وجود اتفاقيات اقليمية مطبقة حالياً تسمح بتحديد كميات البضائع المصدرة وانواعها؟ وكيف ستواجه البضائع الزراعية اللبنانية المنافسة في الاسعار والمنتجات في بلدان المحيط والتي يعود مردها الاساسي الى انخفاض كلفة اليد العاملة والدعم الحكومي المباشر للزراعات؟ وكيف ستواجه الحكومة اللبنانية لاحقاً تدفق اليد العاملة الرخيصة التكلفة؟

كذلك يبدو ان البرنامج يركز بشكل أساسي على المقومات السياحية والزراعية في الجنوب في حين يقتصر الاهتمام الصناعي على الحرف والتصنيع الغذائي الخفيف دون أية إشارة الى مستلزمات جذب الاستثمارات الصناعية على أنواعها .

ومن الملفت أن البرنامج إذ يقدم صورة واقعية لمدى تخلف قطاع الصيد البحري والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في المنطقة فانه لم يقدم أية مقترحات لمعالجة الواقع وتطوير هذا القطاع الهام في حياة جنوب لبنان الاقتصادية .

يلاحظ أيضاً أن البرنامج تجنب تحديد أية مؤشرات كمية لتوضيح مردود الاعمال على صعيد التغيرات الممكنة في مستويات الدخل ومعدلات النمو والوضع المعيشي بشكل عام، سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الوطني مع ما لذلك من أهمية في التسويق للمشروع سواء في الداخل أو لدى الشركاء المحتملين . ولذلك لم تنج بعض جوانب البرنامج من العمومية والتبسيط . وهذا الامر ربما يترك أثراً سلبياً على تقديرات الكلفة . فنلاحظ على سبيل المثال، أن كلفة معظم الطرق والاوتوستردات الواردة في البرنامج هي أقل بكثير من تكاليف طرق وأوتوستردات يجري تنفيذها حالياً . ومن ذلك نذكر أن شركة "جينيكو" قد تعهدت تنفيذ اوتوستراد وصلة البولفار البحري في صيدا بطول ١٥كلم بمبلغ قدره ٦٣ مليون دولار مع الاستملاكات . كما تعهدت شركة "قاسيون" الاوتوستراد من الزهراني حتى مفرق قانا بطول ٣٠ كلم بمبلغ ٢٤٣ مليون دولار ، منه ٧٨ مليون كلفة الاستملاكات . هذا في حين أن كلفة وصل ٢١٠ كلم من الطرق الرئيسية في البرنامج هي في حدود ٢٤ مليون دولار فقط . وهذا التفاوت ربما كان عائداً الى عدم إحتساب كلفة الاستملاك المتوقعة ومعدلات التضخم ..

ومن الملاحظات كذلك أن البرنامج إذ يقترح تنفيذ الاعمال سنوياً على مرحلتين، الا أنه يبقى من الضروري تحديد الاولويات في تنفيذ تلك الاعمال في كل سنة، خصوصاً في ظل إمكانيات التمويل المحدودة .

وفي هذا المجال قد يكون من المهم التركيز بشكل أساسي على إعادة إسكان النازحين، وإزالة الالغام، وإعادة إعمار القرى المهدمة كلياً أو بشكل شبه كلي (مع العلم أن البرنامج لم يأت على ذكر هذه القرى) مثل قريتي ميدون وسجد وغيرهما الكثير ..

كذلك يفتقد البرنامج الى إحصاءات حديثة حول المساكن المتضررة أو المدمرة من جراء القصف الاسرائيلي المستمر حتى لحظة إعداد التقرير . وحتى الاحصاءات الواردة للعام ١٩٩٦ فإنها لا تتضمن المساكن المتضررة في قضاءي النبطية والبقاع الغربي .

ومن الملاحظ أيضاً أن البرنامج لم يشر إلى إقامة الملاجى لحماية السكان حتى في أعمال المرحلة الاولى، مع ما لهذه الملاجى من أهمية في دعم صمود السكان في ظل الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة .

خريطة تظهر نطاق المشروع والشريط الحدودي المحتل اضافة لمنطقة عمل قوات الطوارئ الدولية

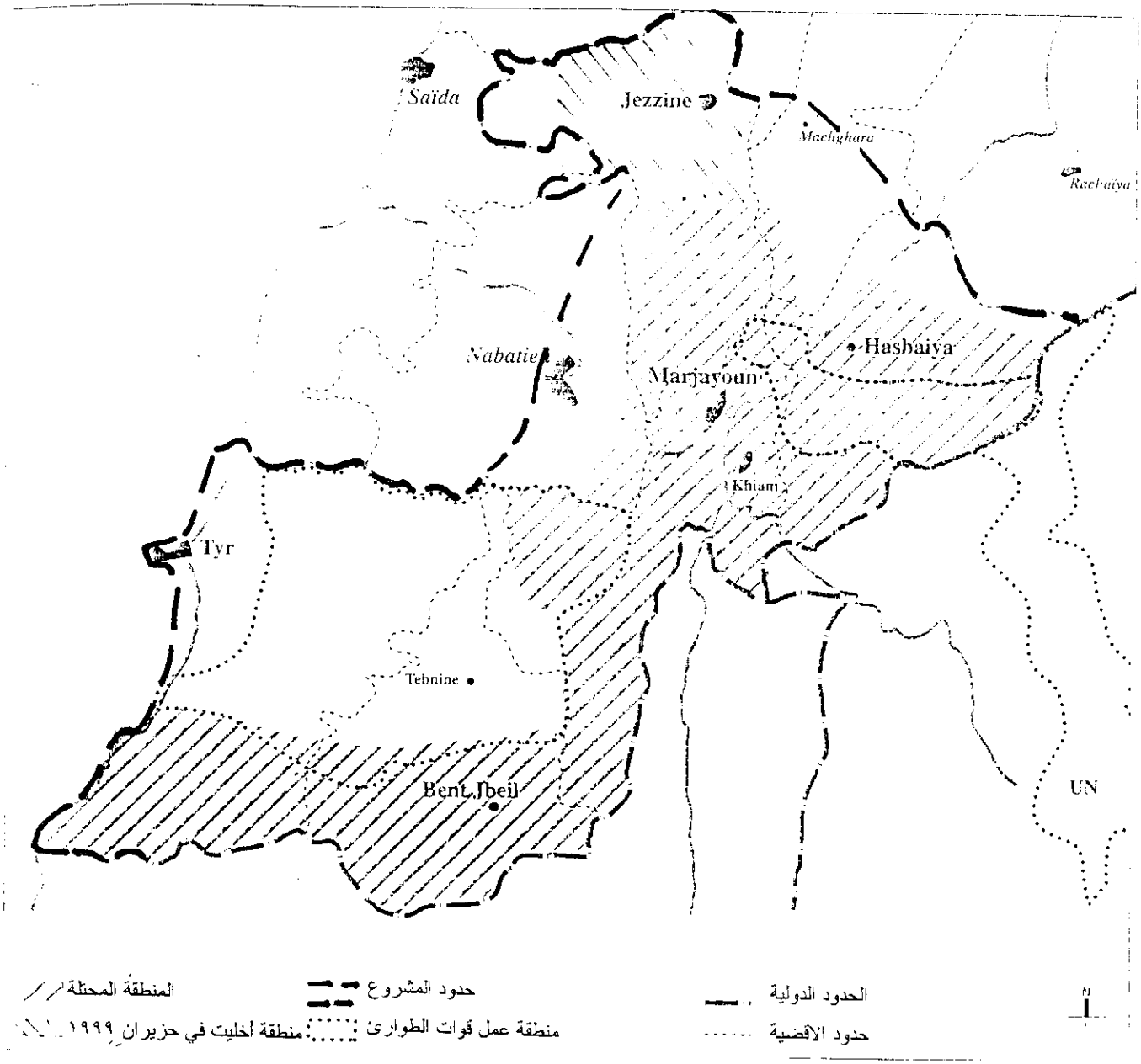

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام